



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي
Central Bank of Sudan
Public Information Note

السنة الاولى العدد (12)
ابريل 2011 April

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (ابريل 2011)

Central Bank of Sudan
Public Information Note (April 2011)

Contents

المحتويات

- 1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان : 2
- 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني: 2
- 1-2 التضخم: 3
- 2-2 عرض النقود: 4
- 2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي: 6
- 2-4 أداء التمويل المصرفي: 7
- 2-5 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية: 8
- 2-6 الذهب: 11
- 2-7 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية : 12

بسم الله الرحمن الرحيم

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي أساس شهري عن أداء الإقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات فى البنك المركزى وتهدف الى تمليك الرأى العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والاجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالى والنقدى وتحقيق الاهداف التنموية فى السودان" .

1- الإقتصاد العالمى وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

يتوقع ان يتواصل تعافى الإقتصاد العالمى من تداعيات الازمة المالية العالمية وينمو بمعدل 4.5% سنوياً فى عام 2011م ، بانخفاض طفيف عن معدل 5% فى عام 2010م . وتشير التوقعات الى امكانية تحقيق معدل نمو 2.5% فى الاقتصاديات المتقدمة مقارنة ب 6.5% فى الدول النامية بنهاية هذا العام 2011م .

ويشكل الارتفاع المستمر فى اسعار الغذاء والسلع الاساسية مصدر الخطر الرئيسى على الاسر الفقيرة فى جميع اقتصاديات العالم، حيث ينقل اثر ارتفاع اسعار السلع قابلة للتبادل الدولى عبر الية الحساب الجارى الى اقتصاديات الدول التى تواجه نقصاً فى الغذاء مسبباً كثير من التعقيدات فى الدول النامية على وجه التحديد .

ارتفعت مؤشرات معظم الاسواق المالية العالمية فقد قفز مؤشر داو جونز الصناعي 4% بينما ارتفع ستاندرد آند بورز-500 نقطة بنسبة 8.2% وارتفع ناسداك 3.3% ، وأغلق مؤشر نيكياي لأسهم الشركات اليابانية الكبرى مرتفعاً 90.157 نقطة الى 74.9849 نقطة ، بينما كان مؤشر فايننشال تايمز 100 البريطانى مستقراً دونما تغير يذكر بينما ارتفع كاك 40 الفرنسى 9.0% وارتفع داكس الألماني بمعدل 1% . وهذا يدل على تعافى الاقتصاديات المتقدمة ، الا ان البورصات الاقليمية على وجه التحديد قد ابرزت تدنى ملحوظ ، فقد انخفض مؤشر بورصة القاهرة بنسبة 8.7% خلال شهر ابريل 2011م متأثراً بحالة عدم اليقينية التى تشهدها المنطقة والتى ادت الى هروب كثير من رؤوس الاموال الى الخارج، بينما انخفض مؤشر بورصة تونس من 4463 نقطة بنهاية مارس الى 4194 نقطة اى بنسبة 6%، ليعاود الارتفاع بعد الاستقرار السياسى النسبى ليصل بنهاية الشهر الى 4272 نقطة، غير ان الاتجاه العام فى انخفاض مستمر . وانخفض مؤشر البحرين من 1532 نقطة بداية ابريل 2011م الى 1404 نقطة بنهاية ابريل اى بمعدل 2% ، ويشير الاتجاه العام لمعظم مؤشرات الاسواق المالية فى منطقة الشرق الاوسط الى استمرار انخفاض حجم التداول وتدنى المؤشرات، وهى استجابة متوقعة لقرارات المستثمرين فى ظل عدم اليقينية التى تلازم الاسواق المالية حالياً . وتشير التحليلات الى خسائر كبيرة جراء اضطرابات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

بالرغم من مصاعب ديون اليونان ادت اجراءات رفع سعر الفائدة بواسطة البنك المركزي الاوربي الى ارتفاع سعر اليورو مقابل العملات الرئيسية ، حيث بلغ 1.45 دولار بنهاية ابريل 2011م . تراجع الجنيه الاسترليني لادنى مستوى له منذ شهرين مقابل الدولار فى نهاية ابريل 2011 لبقى تحت ضغط لمخاوف من تباطؤ الاقتصاد البريطاني اذ تراجع الى 1.5959 دولار وهو أدنى سعر منذ 31 يناير وخفضت بريطانيا توقعها الرسمي للنمو الاقتصادي لعام 2011 من 2.1% الى 1.7% .

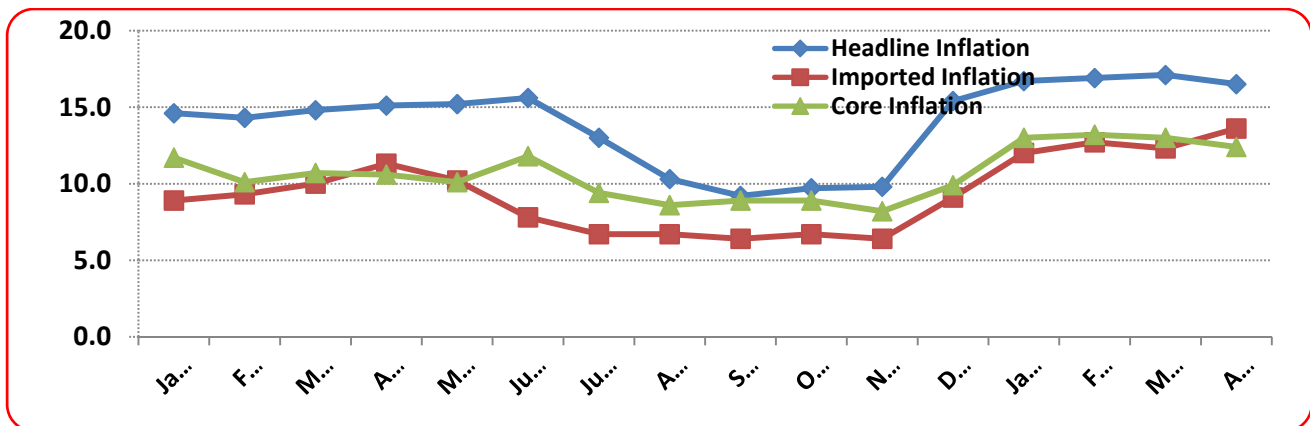
هناك تراجع طفيف فى التضخم لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان فى شهر ابريل 2011م مقارنة بمارس الماضى عدا الصين(5.1%) ومنطقة اليورو(2.8%) و مصر(11.9%). اما موقف بقية الشركاء كالاتى: الامارات العربية (1.4%)، كوريا (4.2%)، اليابان (0.2%)، الهند(8.8) ، السعودية (4.7%) . وعليه من المرجح ان يؤدي ذلك الى انخفاض التضخم المستورد فى السودان لكن بفترة ابطاء قد تمتد الى عدة شهور .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد السوداني:

1-2 التضخم:

سجل معدل التضخم الكلى انخفاً طفيفاً خلال شهر ابريل 2011م حيث بلغ التضخم الكلى (headline inflation) 16.5% فى ابريل 2011م، وذلك لانخفاض مساهمة مجموعة الاغذية والمشروبات غير الكحولية متمثلة فى اللحوم والخضروات والفواكه والبقوليات ، كذلك انخفض معدل التضخم الاساسى (core inflation) الى 13.6% وارتفع التضخم المستورد (imported inflation) الى 12.4% فى ابريل 2011م وذلك لارتفاع اسعار بعض السلع المستوردة متأثرة بالتذبذب فى اسعار الصرف خلال شهر مارس 2011م .

الشكل رقم (1) معدلات التضخم يناير 2010م الى ابريل 2011م



المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء

تكن الحلول الجذرية لظاهرة التضخم الحالية فى السودان فى تشجيع الانتاج المحلى ومعالجة الاختلالات الهيكلية فى الاعتماد على الاستيراد من الخارج، وذلك يتطلب جهود متضافرة من اجل ترقية الانتاج المحلى ووضع الترتيبات اللازمة لانجاح استراتيجية احلال الواردات وترقية الصادرات بشكل يضمن معالجة اختلالات ميزان المدفوعات .

بالاضافة الى ذلك يطبق البنك المركزى سياسة نقدية انكماشية لامتناس فائض السيولة عبر اليات البنك المركزى المتعارف عليها والتي تشمل الاحتياطي النقدى القانونى، عمليات السوق المفتوحة، عمليات التدخل فى سوق النقد الاجنبى والادوات الاخرى . ويتوقع ان تتم السيطرة على معدلات التضخم اخذين فى الاعتبار المدى الزمنى لاثر التغير فى عرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم .

2-2 عرض النقود:

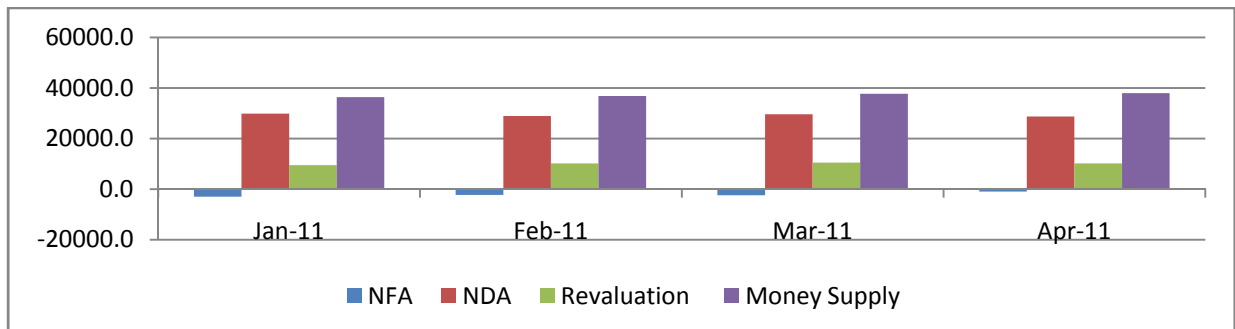
ارتفع عرض النقود بنهاية ابريل 2011م الى حوالى 37998.8 مليون جنيه ، بمعدل نمو تراكمى بلغ 7% منذ بداية العام الجدول رقم (1) عرض النقود يناير 2011م - 31 ابريل 2011م

Month	NFA	NDA	Revaluation	Money Supply	Cumulative growth
Jan-11	-3001	29880	9509	36388	2.5
Feb-11	-2299	28943.8	10165.7	36810.1	3.7
Mar-11	-2217.5	29654.9	10361.2	37798.6	6.5
Apr-11*	-928.6	28750.5	10176.9	37998.8	7.0

المصدر الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء - ادارة الاحصاء

هناك عدة اسباب لارتفاع معدلات التضخم بهذه الكيفية يمكن ايجازها فى الاتى : التوسع النقدى، تغييرات سعر الصرف، ضمو انتاج المحلى، التمويل بالعجز عن طريق الاستدانة من الجهاز المصرفى، التضخم المستورد وعوامل اخرى، واذا اخذنا فى الاعتبار الاثار الديناميكية لكل من التغير فى عرض النقود وسعر الصرف والتضخم، يمكن ان تزداد الضغوط التضخمية خلال النصف الثانى وفقاً لتوقعات التغير فى صافى الاصول المحلية والاجنبية .

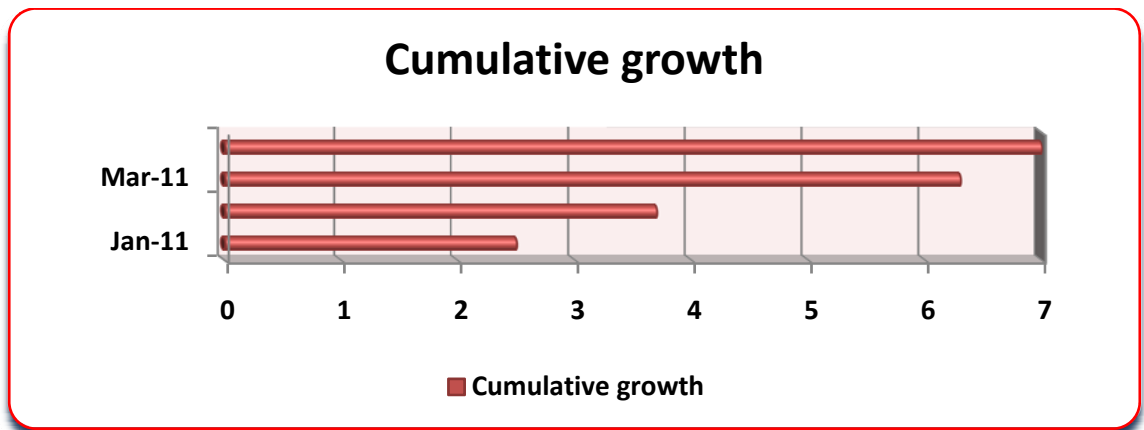
الشكل (2) عرض النقود يناير - ابريل 2011م



ليس هناك تغيير كبير فى مدى التعمق النقدي فى الاقتصاد السودانى، حيث استقرت نسبة عرض النقود M1 الى الناتج الحلى الاجمالى فى حدود 11% خلال الاعوام الخمسة السابقة، بينما استقرت نسبة عرض النقود M2 الى الناتج الحلى الاجمالى فى حدود 22%. وبالنظر الى مكونات عرض النقود يمكن ملاحظة ان مصدر التوسع النقدي هو صافى الاصول الاجنبية، وهذا يعنى بان التحسن فى اداء القطاع الخارجى يؤدى الى زيادة الكلفة النقدية فى الاقتصاد بالرغم من اثاره الايجابية فى تحقيق استقرار سعر الصرف، ولذلك يمكن ان تؤدى اجراءات شراء الذهب وبناء احتياطات النقدى الاجنبى والتدخل فى سوق النقد الاجنبى الى تحقيق استقرار سعر الصرف وهو اهم مصادر التضخم فى الاقتصاد السودانى، كما اثبتت ذلك الدراسات التجريبية التى اعدتها البنك المركزى، ولذلك يمكن القول بان استهداف سعر صرف مستقر من شأنه ان يساعد على تخفيض معدلات التضخم بشكل منتظم .

هناك علاقة قوية بين تنامى الكلفة النقدية وتغييرات سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم واذا اخذنا فى الاعتبار المدى الزمنى لاثـر كل من تغييرات الكلفة النقدية وسعر الصرف على المستوى العام للاسعار حسب الدراسات التى اعدتها البنك المركزى فى هذا الشأن والتى توضح بان اثر انتقال التغير فى عرض النقود ياخذ مدى 10-12 شهراً بينما اثر سعر الصرف يتراوح بين 8 الى 9 اشهر، يراقب البنك المركزى اوضاع السيولة فى الاقتصاد على اساس يومى واسبوعى للتأكد التام من الموازنة بين متطلبات تخفيض معدلات التضخم وتوفير السيولة للأنشطة الاقتصادية المختلفة .

الشكل (3) معدل النمو التراكمى لعرض النقود من يناير 2011 الى مارس 2011 م



2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

انخفض متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي من 2.7833 جنيه في مارس 2011 م الى 2.6814 في ابريل 2011م، وتراجع متوسط سعر صرف الدولار في السوق الموازي من 3.4398 في مارس الى 3.2962 في ابريل 2011م وتدنى حافز الصادر الى 4.77% ، ويعزى ذلك الى تحسن موقف ميزان المدفوعات في الربع الاول من العام والذي ساعد على توفير النقد الاجنبي للبنوك والصرافات بشكل منظم، كما انخفض متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.9541 جنيه في مارس 2011 م الى 3.8708 في ابريل، وبلغ متوسط سعر صرف اليورو في السوق الموازي 4.6668 جنيه في ما بريل 2011م. وستؤدى خطة الضخ بالنقد الاجنبي والية تحديد سعر الصرف حالياً الى مزيد من الاستقرار فى سعر الصرف والسيطرة على معدلات التضخم والتي تعتبر اهم اهداف المرحلة الحالية المتمثلة فى تحقيق استقرار سعر الصرف، وبغض النظر عن نتائج التفاوض فى لجان قسمة الاصول والخصوم بين الشمال والجنوب من المؤكد سيكون هناك تحسن واضح فى القطاع الخارجى مما يؤدى الى مزيد الاستقرار الاقتصادى فى الطرفين، ومما لاشك فيه ان استقرار وتطور دولة الجنوب الوليدة مرهون بالاستقرار الاقتصادى والسياسى لدولة الشمال، بينما تؤدى جهود التعاون الاقتصادى فى مجالات التجارة والاستثمار لدعم وتطوير البنىات التحتية لدولة الجنوب وتوفير السلع الضرورية لغالبية السكان ، ولذلك يعتبر التعاون والتكامل الاقتصادى بين الشمال والجنوب ضرورة حتمية لاستمرار مشروع البترول واستفادة الطرفين من عائدات النفط ووضع الترتيبات اللازمة لتكامل اقتصادى يحقق المصالح المشتركة .

أدى تحسن ميزان المدفوعات فى الثلث الاول 2011م الى تسهيل بعض عمليات النقد الاجنبي، وتوفير النقد الاجنبي لمقابلة معظم احتياجات الاستيراد والسفر والعلاج وخلافها . الا ان تحسن موقف ميزان المدفوعات ادى الى تعديل كبير فى مكونات الكتلة النقدية عن طريق بند صافى الاصول الاجنبية، فنتيجة لتحسن موقف ميزان المدفوعات واجراءات التدخل فى سوق النقد الاجنبي لتعقيم الاثار السالبة للتوسع النقدى فقد استقر سعر صرف الجنيه السودانى مقابل معظم العملات الاجنبية .

وفي إطار المتابعة والمراجعة المستمرة لضوابط وتوجيهات التعامل بالنقد الاجنبي، أصدر البنك المركزى منشوراً يتعلق بالبيع لغرض السفر لدولة اثيوبيا سمح بموجبه لشركات الصرافة بالبيع لغرض السفر نقداً او تحويلاً بمبلغ لا يتجاوز 750 يورو او ما يعادلها من العملات الحرة الاخرى وذلك بعد استيفاء المستندات المؤيدة للسفر. كما اصدر بنك السودان المركزي منشوراً آخر تقرر بموجبه السماح بالتحويل من حساب المقاولين المحليين الخاص بالنقد الاجنبي لسداد الالتزامات التى تنص عليها العقود

الموقعة مع جهات أجنبية. ويواصل البنك المركزي عن كثب متابعة كافة الاجراءات والضوابط التي اتخذت خلال الفترة الماضية لضمان استقرار سعر وذلك لتعزيز الصادرات غير البترولية وخلق التوازن فى الميزان التجارى .

2- 4 أداء التمويل المصرفي:

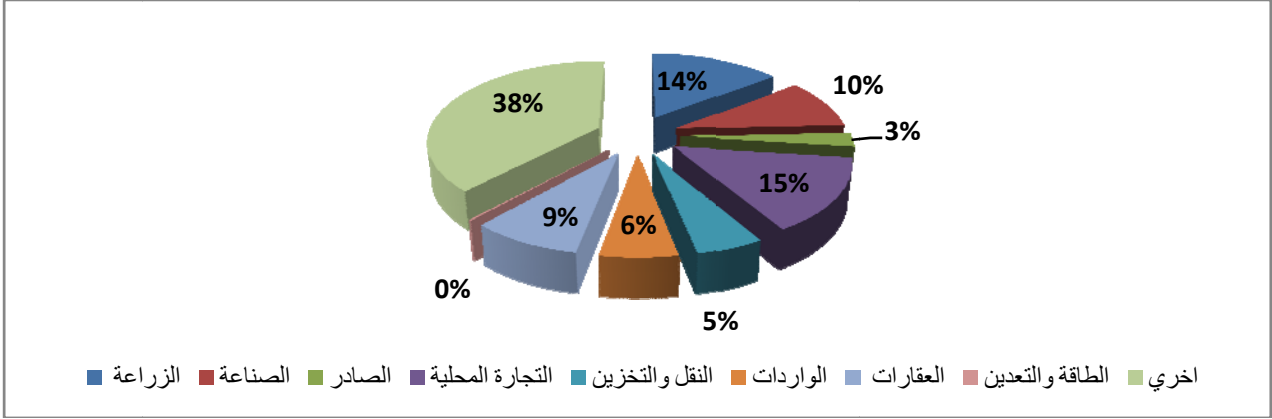
استحوذ القطاع الصناعى على نسبة 29.1% من اجمالى التمويل المصرفى لشهر مارس، ولذلك يمكن القول بان الحوافز التي يعطيها البنك المركزى للبنوك قد نجحت فى توفير التمويل للقطاعات ذات الاولوية ، ويليها بند الاخرى (ويشمل التمويل العقارى وتمويل الخدمات ، . . الخ) حيث بلغ 26.3% ، ومن ثم قطاع التجارة المحلية بنسبة 13.9% ، ثم قطاع الواردات بـ 9.7% . وبالرغم من اقتراب الموسم الزراعى الا ان تدفق التمويل المصرفي لقطاع الزراعة مازال ضئيلاً ، ويشجع البنك المركزى البنوك التجارية لاعطاء اولوية لحفز الانتاج الزراعى فى الموسم القادم ، على ان يتم تقديم التمويل فى مواعيد مناسبة لمقابلة العمليات الزراعية فى وقت مبكر حتى يسهم التمويل فى دفع القطاع الزراعى والاستفادة من فرص ازمة الغذاء العالمية وفى مقابل ذلك سيعطى البنك المركزى الاولوية للبنك التى تقدم التمويل الزراعى فى الحصول على النقد الاجنبى، وتسهيل الاحتفاظ بنسب اعلى فى سوق الاوراق المالية وحوافز متعددة تساعد فى توجيه التمويل لهذا القطاع لترقية الصادرات غير البترولية .

الجدول رقم (2) تدفق وصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات، مارس 2011 م : بملايين الجنيهات

القطاع	التدفق	النسبة	الرصيد	النسبة
الزراعة	114.1	6.2%	2,580.80	14.4%
الصناعة	532.3	29.1%	1763.8	9.8%
الصادر	42.5	2.3%	504.50	2.8%
التجارة المحلية	254.2	13.9%	2,617.90	14.6%
النقل والتخزين	109.1	6.0%	941.10	5.2%
الواردات	177.8	9.7%	1,103.70	6.1%
العقارات	97.8	5.4%	1,568.80	8.7%
الطاقة والتعدين	19.0	1.0%	37.70	0.2%
اخرى	480.5	26.3%	6,846.80	38.1%
المجموع	1827.2	100.0%	17,965.10	100.0%

المصدر: بنك السودان المركزى - قسم البنوك

الشكل رقم (5) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات لشهر مارس 2011م :-



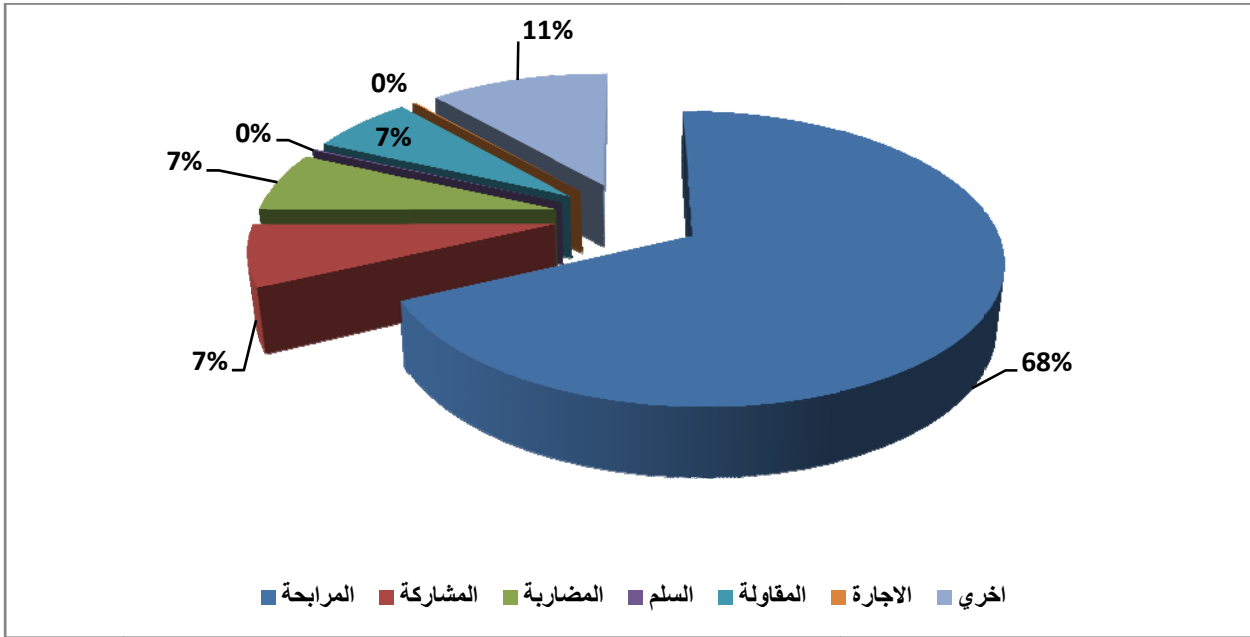
جدول رقم (3) تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ لشهر ابريل 2011 م- (بملايين الجنيهات)

الصيغة	المبلغ	%
المراجعة	1272	68.1
المشاركة	129	6.9
المضاربة	126	6.8
السلم	3	0.2
المقاولة	123	6.6
الاجارة	2	0.1
اخرى	213	11.4
المجموع	1868	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك

يلاحظ تركز التمويل بصيغة المراجعة دون الصيغ الاخرى والتي بلغت نسبتها حوالى 68.1% من إجمالي تدفق التمويل المصرفي لهذا الشهر وذلك نظراً لضمان الربحية بالإضافة الى عدم تعرضها للمخاطر وعمليات التعثر المصرفي ، ومن ثم سجلت الصيغ الاخرى نسبة 11.4%، تليها المشاركة بنسبة 6.9% ، كما يلاحظ تجاهل البنوك للتمويل بصيغتي السلم والاجارة بالرغم من مساهمتهما فى تمويل القطاع الزراعى والبنية التحتية اذ بلغت نسبة التمويل فيهما 0.2% ، 0.1% على التوالى. ويمكن القول بان انماط التمويل طويل المدى عن طريق عقود الاجارة بانواعها قد شجعت اشكال متعددة من التمويل العقارى ويتوقع ان تنتهج البنوك منحى لتطبيق صيغ التمويل الاخرى وفقاً للاسس الشرعية المتعارف عليها لتقاسم مخاطر التمويل والعائد .

الشكل رقم (6) تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ لشهر ابريل 2011م :-



5-2 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية:

ركز البرنامج الاسعافى 2011-2013م على هدف الاستقرار الاقتصادى بالسيطرة على معدلات التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف، على ان تتم معالجة اختلالات القطاع الخارجى بدعم الانتاج المحلى وترشيد الاستيراد عن طريق استراتيجية احلال الواردات وترقية الصادرات غير البترولية. وبقراءة عاجلة لموقف القطاع الخارجى وفقاً للاداء الفعلى للربع الاول يلاحظ الاتى: سجل الميزان التجارى فائضاً قدره 1478 مليون دولار، وذلك نتيجة لتحسن عائدات الصادرات البترولية بسبب ارتفاع اسعار البترول عالمياً ، وايضاً بسبب نمو صادرات الذهب والصادرات غير البترولية، بينما بلغ الفائض الكلى فى ميزان المدفوعات 178 مليون دولار، لقد شجع تحسن اداء القطاع الخارجى على استقرار سعر الصرف خلال الفترة الماضية فى اطار سياسة الضخ بالنقد الاجنبى، والتي ادت الى تراجع نسبة الحافز الى 4.77% ، وتقريب القارق بين السعر الرسمى والموازى ، ونتيجة لذلك ارتفع بند صافى الاصول الاجنبية مما ادى الى توسع القاعدة النقدية واستمرار التوسع النقدى وارتفاع الضغوط التضخمية.

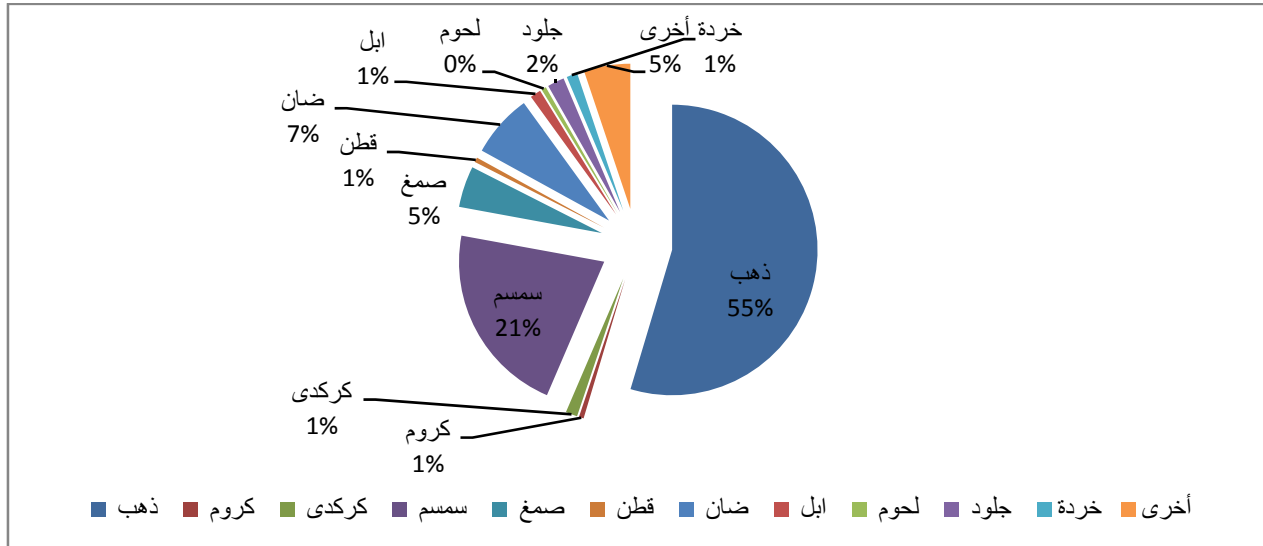
ساهم ارتفاع حصيلة صادر السلع المعدنية خاصة الذهب الى تحسين موقف القطاع الخارجى . ومن المتوقع ان تكثف الدولة جهودها لتحسين اداء الصادرات غير البترولية، وفيما يلي تفاصيل الصادرات غير البترولية :

الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية مارس 2011 (ملايين الدولارات)

السلعة	مارس 2011	حتى نهاية مارس 2011	مارس 2010	حتى نهاية مارس 2010
ذهب	88.85	246.88	67.14	169.74
كروم	0.68	2.39	0.34	0.67
كركدى	2.48	5.82	1.37	5.12
سمسم	22.40	96.92	11.12	51.29
صمغ	6.98	20.74	4.50	12.66
قطن	1.95	2.39	3.98	15.83
ضان	12.11	31.69	16.46	31.87
ابل	1.88	5.44	3.07	8.08
لحوم	1.10	2.38	1.12	1.51
جلود	1.06	8.48	2.15	5.93
خرقة	2.36	5.43	2.57	5.95
أخرى	6.52	23.36	4.71	29.52
الصادرات غير البترولية	148.36	451.91	118.53	338.18

بنك السودان المركزى - ادارة النقد الاجنبى

الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية مارس 2011



بلغت نسبة الآلات والمعدات الى جملة واردات فى مارس 2011م حوالى 32.1%، وصادات المصنوعات بنسبة 18.6% المواد غذائية بنسبة 14.5%، وسائل النقل بنسبة 13%، المواد الخام بنسبة 9.6%. عليه يشجع البنك المركزى سياسة احلال الواردات وتشجيع المصارف لتقديم التمويل لقطاعات الزراعة والصناعة بهدف التصنيع لتغطية السوق الحلى والتصدير .

جدول رقم (6) تفاصيل قيمة الواردات السودانية خلال شهري فبراير ومارس 2011م (ملايين الدولارات)

السلعة	فبراير	النسبة	مارس	النسبة
منسوجات	17.3	2.7%	22.2	2.7%
مصنوعات	142.0	22.5%	154.0	18.6%
الات ومعدات	171.7	27.2%	266.1	32.1%
مواد خام	61.5	9.7%	79.7	9.6%
مشروبات وتبغ	6.7	1.1%	5.8	0.7%
مواد غذائية	118.9	18.8%	119.7	14.5%
وسائل نقل	50.3	8.0%	107.2	13%
مواد كيميائية	62.5	9.9%	71.3	8.6%
اخرى	1.1	0.2%	1.4	0.2%
المجموع	631.9	100.0%	827.4	100%

المصدر : قسم ميزان المدفوعات - إدارة الاحصاء - بنك السودان المركزي

يلاحظ انخفاض اجمالي الواردات مقارنة بنفس الفترة في العام الماضي، من 883.13 مليون دولار في مارس 2010 الى 827.4 مليون دولار في مارس 2011م، اي بنسبة 6.3%، ويرجع هذا الانخفاض الى الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي المتعلقة بحظر السلع غير الضرورية وتوظيف موارد النقد الاجنبي لاستيراد السلع الضرورية من ناحية والاجراءات التي اتخذت من قبل سلطات الجمارك بهدف ترشيد الطلب على النقد الاجنبي وتحسين موقف ميزان المدفوعات .

6-2 الذهب والمعادن الاخرى :

شهدت اسعار الذهب السودانية ارتفاعا طفيفا خلال الشهر الحالي إذ بلغ قيمة الجرام حوالي 41.55 دولار . من جهة اخرى ارتفعت حصيلة صادر السلع المعدنية خلال الفترة (يناير 26 ابريل) من 152.3 مليون دولار في العام 2010 الى 280 مليون دولار في عام 2011 ويعزى ذلك الى زيادة الكميات المصدرة من الذهب مقارنة بالمتوقع، وعليه لا بد من مواصلة الاجراءات التحفيزية ووضع خطة قومية تستهدف جذب الاستثمارات الوطنية والاجنبية للتنقيب عن الذهب والمعادن الاخرى وتسهيل التنقيب عن الذهب وتقديم التمويل الاصغر وفقاً لآليات مستحدثة لضمان التمويل عن طريق مجموعات الضمان الاجتماعي والمجموعات القاعدية ، ويتطلب ذلك تسهيل الحصول على اليات التنقيب باختلاف انماطها وتطوير التشريعات القومية والولائية والمحلية من اجل تطوير هذا القطاع الرائد . يهدف البنك المركزي الى تنشيط عمليات شراء الذهب

وتحويلها مباشرة الى احتياطات النقدى الاجنبى واستخدام الية التدخل فى سوق النقد الاجنبى لاستقرار سعر الصرف من ناحية ولامتصاص السيولة الفائضة فى الاقتصاد من ناحية اخرى.

7-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية:

بلغ الرصيد الكلى لاصدارات شهامة حسب المستثمرين لقطاعات : بنك السودان ، البنوك التجارية ، المؤسسات والصناديق واللجان والافراد حتى 2011/4/26 حوالى 9436.32 مليون جنية بنسب تتراوح ما بين 38.83% كاعلى نسبة و10.42% كادنى نسبة، كما بلغ العائد لسعر السوق لعدة اصدارات خلال شهر ابريل ما بين 11.40% و0.20% ، وبلغ متوسط العائد السنوى 11.40%. بلغ الرصيد الكلى لشهادات صرح حسب القطاعات المذكورة حوالى 1815.73 مليون جنية بنسب تتراوح ما بين 32.53% كاعلى نسبة ، 4.01% كادنى نسبة بعائد سوقى بلغ 0.50% ، ومتوسط العائد السنوى ب 16% خلال نفس الفترة، اما موقف الرصيد الحالى لشهاب لقطاع بنك السودان والبنوك التجارية بلغ حوالى 243.87 مليون جنية بنسبة 25.68% لبنك السودان، 74.32% للبنوك التجارية . بلغ اجمالى التداول فى السوق الثانوى فى يوم 2011/4/25م كالاتى : شهامة بقيمة 71.80 مليون جنية بعدد 138737 شهادة ، صرح بقيمة 28.90 مليون جنية بعدد 287061 شهادة . اما تعاملات الاجانب (عمليات الشراء) فى السوق الثانوى فبلغت 1546 شهادة لشهامة بقيمة 0.8 مليون جنية، بينما تغيب الاجانب عن عمليات الشراء لشهادات صرح خلال نفس الفترة .

أغلق مؤشر الخرطوم هذا الشهر مرتفعاً من (2,367.90) نقطة الى (2368.22) بفارق (0.3) نقطة ، حيث تم التداول هذا الشهر فى قطاعات: البنوك، التأمين ، الصناعي، الاتصالات والوسائط ، الاخرى، ، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية. فيما سجل القطاع الزراعي و الخدمات المالية غياباً عن تداول فى هذا الشهر. شهد قطاع الاتصالات والوسائط ليوم 2011/4/26 ارتفاع فى سعر سهم مجموعة سوداتل من(1.68) جنية الى (1.75) جنية ، انخفض سعر قطاع الصناديق الاستثمارية بينما ارتفع سعر صندوق بيت الاستثمار الانمائى من (10.03) جنية الى (10.05) جنية، واستقر سعر صندوق الاستثمار فى الاوراق المالية الثانى عند (10.25) جنية ، صندوق الاستثمار المستثمر الثانى عند (10.06) جنيهاً .

والله الموفق ،،

بنك السودان المركزى - الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء

إدارة البحوث والتنمية